برئاسة رئيس المؤتمر

اللجنة العامة تبحث المهام الراهنة والمستقبلية لنشاط المؤتمر واستعدادات الاحتفال بالذكرى الـ 31 لتأسيسه

المؤتمر يعبر عن قلقة إزاء حملات التكفير بحق أعضاء مؤتمر الحوار

على أعضاء المؤتمر وأنصاره مواصلة تبني قضايا المواطنين

مطالبة النائب العام بسرعة محاسبة من أصدروا فتاوى التكفير لوأد الفتنة

سيظل المؤتمر يضطلع بمسئولياته الوطنية مع كل القوى في الحفاظ على الجمهورية والوحدة والأمن والاستقرار

عبرت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام عن قلقها ازاء حملات التكفير بحق أعضاء مؤتمر الحوار الوطني ، مطالبة النائب العام بسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة ومحاسبة كل من صدرت عنهم فتاوى التكفير لوأد الفتنة وتحقيق السلم الاجتماعي .

وفي اجتماع لها عقد ليلة الخميس الماضي برئاسة الزعيم علي عبدالله صالح - رئيس المؤتمر الشعبي العام- اعتبرت اللجنة العامة فتاوى التكفير تشجيعا لقوى التطرف والارهاب على استباحة الدماء وزعزعة الأمن والاستقرار وافشال لمؤتمر الحوار الوطني ، مطالبة رئاسة مؤتمر الحوار الوطني الشامل بتحمل مسئولياتها تجاه حماية أعضاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

وفي الاجتماع جرى مناقشة العديد من التطورات على الساحة الوطنية والقضايا التنظيمية وقد تم الوقوف امام العديد من الموضوعات التي جرى مناقشتها في الاجتماع السابق والمتصلة برؤى المؤتمر الشعبي العام ازاء القضايا التي يجري مناقشتها في مؤتمر الحوار الوطني وفي مقدمتها بناء الدولة - القضية الجنوبية - قضية صعدة - المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية - وغيرها من القضايا .

حيث استكمل النقاش إزاءها وفقا للمحددات والثوابت التي آمن بها المؤتمر الشعبي العام والمنطلقة من حرصه على المصالح العليا للوطن والانتصار للإرادة الشعبية المتطلعة الى بناء الدولة المدنية الحديثة المرتكزة على الحرية والديمقراطية والعدالة والمواطنة المتساوية واحترام الحقوق والحريات والالتزام بالدستور والقانون.. واكدت اللجنة العامة حرص المؤتمر الشعبي العام وحلفائه على انجاح مؤتمر الحوار ومخرجاته وبما يلبي كافة التطلعات الوطنية وتحقيق العبور الآمن لمستقبل افضل للوطن .

واكدت اللجنة العامة أن المؤتمر الشعبي العام سيظل حريصاً على الاضطلاع بمسئولياته الوطنية ودوره الطليعي مع كل القوى الخيرة في الوطن في الحفاظ على مكاسب الثورة اليمنية وانجازات الشعب وعلى مختلف الاصعدة وفي مقدمتها نظامه الجمهوري الديمقراطي ووحدة الوطن وأمنه واستقراره.

وثمنت اللجنة العامة كافة الفعاليات والانشطة التنظيمية والجماهيرية التي قامت بها عدد من فروع المؤتمر الشعبي العام في المحافظات والجامعات خلال الامسيات الرمضانية والتي جرى خلالها الوقوف امام العديد من التطورات والقضايا التي تهم الوطن والمواطنين وبخاصة في الظروف الراهنة..

وجددت اللجنة العامة دعوتها للأخوة أعضاء المؤتمر الشعبي العام وكوادره وأنصاره الى مواصلة عطائهم المثمر في صفوف الشعب لمواجهة الاستحقاقات الديمقراطية والوطنية القادمة وتعزيز دور المؤتمر الشعبي العام في تبني قضايا المواطنين وتوطيد الصلات الوثيقة بجماهير الشعب الوفية التي ظلت تمنحه ثقتها عبر كل المراحل . كما وقفت اللجنة العامة في هذا الاجتماع امام الحملات التكفيرية التي تقودها بعض الجماعات المتطرفة التي جعلت من نفسها متحدثة باسم الدين ومحتكرة لمبادئ الشريعة الاسلامية ، واللجنة العامة إذ تعبر عن قلقها ازاء هذه الحملات التكفيرية بكافة اشكالها لأعضاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل وتحديداً فريق بناء الدولة لما تنطوي عليه من تعريض الأمن العام والخاص لمخاطر كثيرة وتشجيع لقوى التطرف والارهاب على استباحة الدماء وزعزعة الامن والاستقرار وافشال الحوار الوطني، فإنها تطالب النائب العام بسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة ومحاسبة كل من صدرت منه فتاوى التكفير سواء كان فرداً او جماعات الى القضاء وعلى وجه السرعة لوأد الفتنة وتحقيق السلم الاجتماعي .

كما تطالب اللجنة العامة رئاسة مؤتمر الحوار الوطني الشامل بأن تتحمل مسئولياتها تجاه حماية اعضاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل وتحمل اللجنة العامة الجهات التي اصدرت مثل هذه الفتاوى مسئولية اي دماء تراق بسبب هذه الفتاوى وعرقلة سير الحوار الوطني .

وكانت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام قد عقدت اجتماعاً برئاسة الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام مساء الاثنين الماضي، جرى فيه مناقشة العديد من المستجدات والتطورات على الساحة الوطنية وفي مقدمتها القضايا المتصلة بمؤتمر الحوار الوطني والرؤى المقدمة من المؤتمر الشعبي العام إزاء قضايا وموضوعات الحوار.

حيث استمعت اللجنة العامة إلى تقرير عن سير أعمال مؤتمر الحوار وأداء الأخوة ممثلي المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه.

ووقفت اللجنة العامة على وجه خاص أمام الحوار والتي استلهمت مصلحة الوطن والحفاظ على وحدته، كما أشادت بدور وجهود ممثلي المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه في أعمال اللجان المخصصة لمؤتمر الحوار من أجل الخروج بالنتائج المنشودة الملبية لتطلعات أبناء شعبنا اليمني وفي مقدمتها بناء دولة مدنية حديثة قائمة على العدالة والمواطنة المتساوية والقانون وإتاحة المجال أمام مشاركة أوسع وفعالة للمرأة والشباب لمسيرة بناء اليمن الجديد وتحقيق نهضته وتقدمة.

ووقفت اللجنة العامة أمام العديد من التقارير التنظيمية وفي مقدمتها التقرير المقدم من هيئة الرقابة التنظيمية والدائرة التنظيمية حول أعضاء المؤتمر الشعبي العام الذين قدموا استقالاتهم من المؤتمر خلال فترة الأزمة السياسية واتخذت إزاءها القرار المناسب وطبقاً للأنظمة واللوائح الداخلية للمؤتمر.

ووقفت اللجنة العامة وباستنكار شديد أمام عمليات الاستهداف الممنهج والمتصاعدة التي يتعرض لها أعضاء المؤتمر الشعبي العام وقياداته سواء عبر عملية الاغتيالات والاعتداءات الجسدية أو عملية الإقصاء الوظيفي الذي طال أعضاء المؤتمر الشعبي العام وكوادره في مختلف المستويات القيادية والدنيا في العديد من مؤسسات الدولة المدنية.

وأكدت على ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بوضع حد لعملية الاستهداف لأعضاء المؤتمر الشعبي العام، والالتزام الصارم بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية والتعامل معها كمنظومة متكاملة وغير قابلة للتجزئة، بالإضافة إلى قيام الأجهزة المعنية بالدولة بتحمل مسئولياتها وضبط ومحاسبة الجناة ومرتكبي تلك الأعمال الإجرامية والإرهابية المستهدفة لأعضاء المؤتمر الشعبي العام وأنصاره وغيرهم من المواطنين وزعزعة الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي في الوطن.. وأهابت بأن يعمل الجميع في الوطن بروح التسامح والتعايش والوفاق.

ووقفت اللجنة العامة أمام المهام الراهنة والمستقبلية للمؤتمر الشعبي العام والمتصلة بدوره ونشاطه في أوساط جماهير الشعب التي منحته دوماً ثقتها وتبنى قضاياها وتطلعاتها ومواجهة الاستحقاقات القادمة في إطار التزام المؤتمر الشعبي العام المستمر بثوابت الوطن ومصالحه والدفاع والانتصار للإرادة الشعبية.. وبخاصة والمؤتمر يتهيأ للذكرى الـ 31 لتأسيسه في 24 من أغسطس 1982 واستشراف الآفاق المستقبلية لدورة خلال الفترة القادمة.

وعبرت اللجنة العامة عن تهانيها للأخ الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام وكافة أبناء شعبنا بيوم السابع عشر من يوليو الذي يمثل انطلاقه تاريخية هامة ومشرقة في محيط الوطن وتاريخه المعاصر، من خلال ما تم إرسائه من مداميك راسخة في المسار الديمقراطي والتنموي وبناء الدولة اليمنية الحديثة وتحقيق أهداف الثورة اليمنية 26 سبتمبر 14 من أكتوبر وفي مقدمتها إعادة تحقيق وحدة الوطن في 22 من مايو 1990م.

تعزيز دور المؤتمر بين صفوف الشعب لخوض الاستحقاقات القادمة

فتاوى التكفير تشجع قوى التطرف والإرهاب على استباحة الدماء وإفشال الحوار

رؤى المؤتمر تحرص على المصالح العليا لليمن وتلبي تطلعات الشعب لبناء دولة مدنية

اللجنة العامة تستنكر استمرار سلسلة الاغتيالات والاعتداءات الجسدية والاقصاء للمؤتمريين

التأكيد على ضرورة وضع حد للعمليات المستهدفة للمؤتمر وكوادره في مختلف المستويات

الدعوة لالتزام التعامل مع المبادرة الخليجية وآليتها كمنظومة متكاملة غير قابلة للتجزئة

رؤية المؤتمر الشعبي العام الشاملة لبناء الدولة والقضية الجنوبية وغيرها من قضايا الحوار في ضوء استيعاب كافة المتغيرات واستلهام المصالح العليا للوطن والشعب.

وقد نوهت اللجنة العامة بالرؤى المقدمة الخاصة بالمؤتمر الشعبي العام في مؤتمر

رئيس المؤتمر يعزي الشعب التونسي ويدين اغتيال البراهمي

بعث رئيس المؤتمر الشعبي العام الزعيم علي عبدالله صالح برقية عزاء للشعب التونسي والجبهة الشعبية المعارضة ، معبراً عن ادانته لجريمة اغتيال السياسي محمد البراهمي مؤسس التيار الشعبي والمؤسس السابق لحركة الوحدويين الناصريين في الجمهورية التونسية.
وفيما يلي نص البرقية :

بحزن عميق تلقينا في المؤتمر الشعبي العام الخبر الصاعق عن قيام قوى التطرف والإرهاب -الخميس- باغتيال الشخصية التونسية الفذة محمد البراهمي القيادي في الجبهة الشعبية المعارضة ومؤسس التيار الشعبي والمؤسس السابق لحركة الوحدويين الناصريين في الجمهورية التونسية.

وإذ يدين المؤتمر الشعبي العام جريمة الاغتيال هذه، والتي وقعت والشعب التونسي يحتفل بالذكرى السادسة والخمسين لإعلان الجمهورية التونسية في الخامس والعشرين من يوليو 1957م، يعبر عن قلقه من استهداف قوى الإرهاب حياة المناضلين التونسيين المعارضين، حيث جاءت هذه الجريمة بعد أشهر قليلة من اغتيال المناضل شكري بلعيد المنسق العام لحركة الوطنيين الديمقراطيين التونسية على أيدي قوى التطرف والإرهاب.

إنني باسمي وباسم كل قيادات وأعضاء وحلفاء وأنصار المؤتمر الشعبي نعزي الشعب التونسي وزملاءنا في التيار الشعبي والجبهة الشعبية المعارضة، وأسرة الفقيد محمد البراهمي، كما نشد على أياديهم وندعوهم إلى تجاوز المحنة من خلال تحويل عملية الاستهداف هذه إلى نبراس يقود أحرار تونس إلى التماسك والوحدة، ونسأل الله أن يسكن الفقيد فسيح جناته، آملين أن تتوصل السلطات التونسية في أقرب وقت إلى الكشف عن الجناة وتقديمهم للعدالة لينالوا جزاء الجريمة الشنيعة التي ارتكبوها، وأن تعمل بكل قوة لإيقاف مسلسل الاغتيالات وكبح غول الإرهاب الذي يعمل من أجل تصفية خيرة أبناء الشعب التونسي ووقف حركة التطور في هذا البلد الشقيق.

علي عبدالله صالح- رئيس المؤتمر الشعبي العام

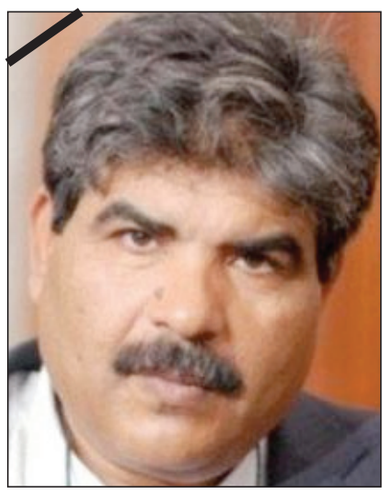

الميثاق
نائب رئيس التحرير
يحيى علي نوري
مديرا التحرير
عبدالولي المذابي
توفيق عثمان الشرعبي
سكرتير التحرير
نجيب شجاع الدين
سكرتير التحرير الفني
عبدالمجيد البحيري
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة
أسعار الاشتراكات:
■ الشركات والمؤسسات الأجنبية «٢٠٠»دولار
■ الشركات والمؤسسات اليمنية «٥٠٠»ريال
العنوان:
الجمهورية اليمنية – صنعاء– منطقة عصر أمام مستشفى سبلاس متفرع من شارع الزبيري..
تليفون: (٤٦٦١٢٩-٤٦٦١٢٨)
فاكس: (٢٠٨٩٣٣)– ص.ب: (٣٧٧٧)